والحساسية، والخطورة، مع اسرائيل. وهذا ما سنعرضه، في ما يلي، بالتفصيل.

بداية التعاطي الياباني مع الصراع

لقد تصادف ان كانت اليابان عضواً في مجلس الامن الدولي في العام ١٩٦٧، عندما عالج المجلس الحرب التي قامت في منتصف ذلك العام بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا والاردن. واذ انتهى المجلس الى صياغة، واقرار، قراره الشهير ذي الرقم ٢٤٢ لذلك العام، فقد شاركت اليابان في تلك الصياغة وصوّتت لصالح ذلك القرار. ومنذ ذلك الوقت، جعلت اليابان من تلك المشاركة بالصدفة رمزاً لدورها الدولي، وخاصة ازاء ما تسمّيه «غرب آسيا»، وبرهاناً على عدم صحّة اتهام اليابان بانكفاء اهتمامها بما يجري في العالم، وحصره بمصالحها الاقتصادية والتجارية. من جهة أخرى، جعلت اليابان من ذلك القرار سقفاً لمواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومع الغلو في استخدام اليابان لدورها في صياغة ذلك القرار، واقراره، فانها لم تقم، عملياً، بالمشاركة في أي جهد دبلوماسي يذكر لتنفيذه.

عندما تزايد التعامل الياباني التجاري مع الدول العربية، ومع توالي قرارات تأميم النفط في دول عربية عدّة، تسارع عمل الدبلوماسية اليابانية الى تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية على صعيد الامم المتحدة، ولكن بحذر شديد، ودون صخب، أو استفزاز للولايات المتحدة الاميركية. كانت البداية عندما صوّتت اليابان بالموافقة على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ذي الرقم ٢٦٢٨ للعام ١٩٧٠ الذي أكد ان احترام حقوق الفلسطينيين عنصر لا غنى عنه لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط. وبهذا اشتركت اليابان مع كل من فرنسا واسبانيا في التصويت لصالح ذلك القرار، دون باقي دول التحالف الغربي.

وبعد أقل من سنة على ذلك التصويت، أشارت الحكومة اليابانية الى «الحقوق المشروعة لشعب فلسطين»، في اثناء زيارة ملك السعودية الأسبق، فيصل بن عبدالعزيز، لطوكيو، في أيار (مايو) ١٩٧١. ثمّ توالت مواقف يابانية، متقدّمة على مواقف باقي الدول الصناعية الكبرى، لصالح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على الرغم من استمرار الحرص الياباني على تطابق السياسة الخارجية لليابان مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية. لكن هذا التوالي قطعه، فجأة، اسراع الحكومة اليابانية الى تقديم اعتذار حار لاسرائيل، إثر الهجوم الذي قام به كوتو موتو ورفيقاه من أعضاء الجيش الاحمر الياباني، بالتنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على مطار اللد، في أيار (مايو) ١٩٧٢؛ وكذلك اسراع اليابان الى تقديم تعويضات مالية الى الحكومة الاسرائيلية عن الأضرار التي أحدثها الهجوم.

ولم يطل الامر. فما ان شكّل الحظر النفطي العربي صدمة كبيرة لصانعي القرار الياباني في الربع الاخير من العام ١٩٧٣، حتى تجاوزتهم آثار الصدمة لتهز المجتمع الياباني بأسره، مبيّنة الحاح الحاجة الى صوغ سياسة يابانية متكاملة تجاه «غرب آسيا»، وتحديداً تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فكانت تلك واحدة من السوابق القليلة لتحرّك القوى السياسية الداخلية في اليابان، من أجل التأثير في سياستها الخارجية، حيث اعتبرت تلك القوى ان دخول عامل النفط العربي بهذا الزخم جعل الامر يمسّ الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، اليابانيين. وسرعان ما ظهرت النتائج بوضوح عند اصدار بيان قصير عن وزارة الخارجية اليابانية، بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢، حاملاً موقفاً يابانياً متقدّماً، كان أول، وأبرز، موقف ياباني يستقل عن الموقف الاميركي في السياسة الخارجية، منذ